Dirasat: *Shari'a and Law Sciences*, Volume 47, No. 2, 2020

Deanship of Scientific Research

The Biography of Muslim Ibn Abi Maryam and the Issue of Dreading from Elevating the Hadith

Muhammad Eid Al Saheb, Faten Al Jughul

Department of Foundations of Religion, School of Shari'a, The University of Jordan, Jordan

Received: 8/8/2019
Revised: 24/12/2019
Accepted: 27/1/2020
Published: 1/6/2020

Citation: Al Saheb, M. E. ., & Al Jughul, F. . (2020). The Biography of Muslim Ibn Abi Maryam and the Issue of Dreading from Elevating the Hadith. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *47*(2), 120-133. Retrieved from https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Law/article/view/3003

© 2020 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This research deals with the biography of Muslim Ibn Abi Maryam and the issue of dreading from elevating the hadith. His biography was presented including his name and lineage, the names of his teachers and pupils, and the scholars' sayings, including the saying of Al-Imam Maliki. It has been found from the study that all of his teachers are Medinans. What he narrated from the hadith is not proportional with the number of his teachers, as his hadith via them is supposed to be more than what we have found. It has been shown by the researchers that Muslim's dreading from elevating the hadith led him to shorten the Isnad and not to elevate the Marfou' hadith .which in its turn forced his students to narrate the accounts that he elevated and leave the non-elevated ones. The research adopted the inductive method by collecting the sayings of scholars about Muslim Ibn Abi Maryam, collecting his narrations, and tracking what serves the title of the research, the analytical method by analyzing what was collected from the scientific material, and extracting the issues that serve the topic and clarify its aspects and the critical method by criticizing the hadiths narrated by Muslim Ibn Abi Maryam. The research found that the contradiction between elevating or not elevating the hadith in the practice of Ibn Maryam is not a kind of (i'llah) (a hidden deceit), as he practiced that in purpose, i.e. deliberately not accidentally or mistakenly.

Keywords Muslim Ibn Abi Maryam, dreading from the narrator, the elevated hadith, the suspended hadith, elevating.

مسلم بن أبي مريم وتهيّبه رفع الحديث (دراسة تحليليّة نقديّة)

محمد عيد الصاحب، فاتن الجغل

قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن.

ملخّص

تناول البحث مسلم بن أبي مريم وتهيّبه رفع الحديث، فَعُرِضَت في البداية الترجمة التي اشتملت على اسمه ونسبه، وأسماء شيوخه وتلاميذه، وعلى أقوال العلماء؛ ومنها قول الإمام مالك الذي نص على تهيّبه، وأنه لا يكاد يرفع حديثا. وتبيّن من الدراسة أن معظم شيوخه مدنيون، وأن ما رواه من أحاديث لا يتناسب مع عدد شيوخه، حيث من المفترض أن تكون أحاديثه عنهم أكثر مما وجدناه، وقد تبين للباحِثَيْنِ أن تهيّب مسلم رفع الحديث دعاه إلى قصر الإسناد ووقف الروايات المرفوعة، مما حدا بتلاميذه إلى رواية ما رفعه وترك ما وقفه. اعتمد البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال جمع أقوال العلماء عن مسلم بن أبي مريم، وجمع مروياته، وتتبع ما يخدم عنوان البحث وموضوعه في المصادر التي تخدمه و المنهج التحليلي وذلك من خلال تحُلِّيلَ ما تم جمعه من المادة العلمية، واستخلاص المسائل التي تخدم الموضوع وتوضح جوانبه و المنهج النقدي وذلك بنقد الأحاديث التي رواها مسلم بن أبي مريم. وخلص البحث إلى عدد من النتائج: أن تعارض الرفع والوقف في حديث ابن أبي مريم لا يمثل علة من العلل، بسبب فعله ذلك قصدًا وعمدًا وليس خطأ ووهمًا.

الكلمات الدالّة: مسلم بن أبي مريم، تهيّب الراوي، الحديث المرفوع، الحديث الموقوف، الرفع.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فقد لأدّى المسلمون واجبهم تجاه حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلّم، فحفظوه ودوّنوه وبلّغه كل جيل إلى الجيل الذي بعده، حتى استقر في المصنفات الجامعة التي جمعت نصوصه ورواياته.

وقد حُفظ الحديث منذ أيامه الأولى في صدور الرجال وفي الصحف التي خصّصها الصحابة لما صدر عنه عليه الصلاة والسلام من حديث. ومعلوم أن الحفظ ربما خان صاحبه، حتى يقع في الوهم والخطأ، أو ربما طرأ عليه النسيان لكبر السن أو الضعف البشري أو لسبب من الأسباب التي تخل بالحفظ وتجعله غير مقبول عند أهل العلم.

وبسبب ما يعتري حفظ الراوي من ضعف أو خلل، وجدنا من يتوقف عن الرواية؛ فلا يحدث إلا إذا وجد نفسه أهلا لذلك، وهناك من تهيّب من رفع الحديث فقصر الرواية ولم يرفعها؛ وأوقفها على الصحابي خشية أن يقع في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهناك من كان يرفع الحديث عند نشاطه وعند شعوره بقوة الحفظ والضبط ويقف الحديث عند خموله وكسله.

ومسألة تهيّب الراوي رفع الحديث من المسائل التي لها علاقة بالعلل ودراساتها، وبخاصة إذا روى الراوي الحديث مرة مرفوعا ومرّة وموقوفا، ومن الرواة الذين تهيّبوا رفع الحديث "مسلم بن أبي مريم"، حيث ذكر مالك أنه لا يكاد يرفع الحديث، وأنه أحد الذين تهيّبوا رفعه، ولهذا رأينا أن هذا الراوي يصلح أنموذجا لدراسة من كان يتهيّب رفع الحديث من الرواة؛ من خلال جمع أحاديثه، والكشف عن كيفية روايته لها، ثم جعلها في أقسام من أجل الكشف عن مدى تهيّبه، ومعرفة أثر هذا التهيّب في رواية الحديث، وقد جعلنا بحثنا بعنوان **"مسلم بن أبي مريم وتهيّبه رفع الحديث – دراسة تحليلية نقدية"**.

مشكلة البحث:

يتناول البحث بالدراسة والتحليل مسألة تهيّب مسلم بن أبي مريم رفع الحديث، ودراسة ما قاله الإمام مالك في حقّه في هذا الباب، ثم الكشف عن علاقة التهيّب بعلل الحديث. وسوف يجيب البحث عن الأسئلة الآتية:

1. من مسلم بن أبي مريم؟ وماذا قال الإمام مالك بخصوصروايته؟
2. هل كان مسلم بن أبي مريم ممن تهيّب رفع الحديث؟
3. ما الأحاديث التي رواها مسلم بن أبي مريم وكيف رواها؟
4. هل أعل العلماء لمسلم بن أبي مريم أحاديث بالرفع أو الوقف؟
5. هل تهيّب الراوي رفع الحديث سبب لدفع العلة عن حديثه حال وقفه أو حال روايته بالوجهين.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في الكشف عن حالة من حالات الرواة الذين كانوا يقصرون الحديث المرفوع ويروونه موقوفا على راويه من الصحابة عمدًا من غير وهم أو خطأ، ونريد من الدراسة أن نعرف إن كان وقف الحديث المرفوع في مثل هذه الحالة يعدّ صورة من صور علل الحديث؛ أم أن ذلك لا يعد من هذا الباب، ثم إن هذه الدراسة تبين الموقف العلمي من الأحاديث التي نقلت عن الراوي المتهيّب موقوفة غير مرفوعة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. التعريف بمسلم بن أبي مريم، وجمع ما ورد فيه من أقوال ومنها قول الإمام مالك.
2. البحث عن حقيقة تهيّب مسلم بن أبي مريم رفع الحديث.
3. دراسة مرويات مسلم بن أبي مريم والكشف عن كيفية روايته لها.
4. البحث في أحاديث مسلم بن أبي مريم التي أعلها العلماء بالرفع أو الوقف ونقدها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم نجد من أفرد موضوع تهيّب مسلم بن أبي مريم رفع الحديث بالبحث والدراسة.

المنهجية العلمية:

استخدم الباحثان في دراسة الموضوع المناهج العلمية الاتية:

1. المنهج الاستقرائي: حيث قمنا بجمع أقوال العلماء في الراوي، وجمع مروياته، وتتبعنا ما يخدم عنوان البحث وموضوعه في المصادر التي تخدمه.
2. المنهج التحليلي: وَحُلِّلَ في هذا المنهج ما جمعناه من المادة العلمية، واستخلاصالمسائل التي تخدم الموضوع وتوضح جوانبه.
3. المنهج النقدي: وذلك بنقد الأحاديث التي أعلت لمسلم بن أبي مريم.

خطة البحث:

قُسِّمَ البحث بعد المقدمة إلى تمهيد وأربعة مطالب وخاتمة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

التمهيد: ويشمل الحديث عن تهيّب الراوي الحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو تهيّبه رفع الحديث، وأسباب التهيّب وآثاره.

المطلب الأول: ترجمة مسلم بن أبي مريم.

المطلب الثاني: الأحاديث التي رواها مسلم بن أبي مريم وكيفية روايته لها.

المطلب الثالث: تهيّب مسلم بن أبي مريم رفع الحديث.

المطلب الرابع: نقد أحاديث مسلم بن أبي مريم المعلة بالرفع أو الوقف.

الخاتمة: وتشتمل على نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: مسلم بن أبي مريم، تهيّب الراوي، الحديث المرفوع، الحديث الموقوف، قصر الحديث.

التمهيد

حذر النبي، صلى الله عليه وسلم، من الكذب عليه، فقال: (إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (البخاري ; مسلم، 1422هـ، د ت، الصفحات 80 -10، ج1)، وَلِهذا "كَرِهَ قَوْمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِكْثَارَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خَوْفًا مِنَ الزِّيَادَةِ

وَالنُّقْصَانِ وَالْغَلَطِ فِيهِ، حَتَّى إِنَّ بعض الرواة كَانَ يَهَابُ رَفْعَ الْمَرْفُوعِ، فَيُقِفُهُ عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَيَقُولُ: الْكَذِبُ عَلَيْهِ أَهْوَنُ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ كان يُسْنِدُ الْحَدِيثَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بِهِ النَّبِيَّ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: قَالَ، وَلَمْ يَقُلْ: "رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" مهابة لحديثه، صلى الله عليه وسلم، وخوفا من الوقوع في الوعيد الشديد لمن قال على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما لم يقل، وَمِنْهُمْ مَنْ كان يَقُولُ: رَفَعَهُ، أو يَقُولُ: رِوَايَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ كان يقول: "يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، وَكُلُّ ذَلِكَ هَيْبَةً لِلْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَخَوْفًا مِنَ الْوَعِيدِ" (البغوي، 1983م، الصفحات 256-175، ج1).

وكان الرامهرمزي قد عقد بابا في كتابه المحدث الفاصل، وعنون له بـ "بَابُ مَنْ كَانَ يَتهيّب الرِّوَايَةَ وَيَتَوَقَّاهَا وَيُكْثِرُ التَّشَكُّكَ" (الرامهرمزي، صفحة 546)، وروى فيه أن ابن مسعود كان يَمْكُثُ السَّنَةَ لَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخَذَتْهُ الرِّعْدَةُ، وَيَقُولُ: أَوْ هَكَذَا أَوْ نَحْوَهُ أَوْ شَبَهَهُ" (الرامهرمزي، صفحة 546).

وعن ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: "قُلْنَا لِزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: حَدِّثْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: (كَبِرْنَا وَنَسِينَا، وَالْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شَدِيدٌ)" (ابن ماجه و بن حنبل، 2001م -د ت، الصفحات 11-58، ج1، ج32).

وعن الشعبي قال: "جَالَسْتُ ابْنَ عُمَرَ سَنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شَيْئًا" (ابن ماجه وابن حنبل، د.ت -2001م، الصفحات 11-489، ج1)، هذا لفظ ابن ماجه، ولفظ أحمد "جَالَسْتُ ابْنَ عُمَرَ سَنَتَيْنِ".

وعن عبدالله بن الزبير قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (البخاري، 1422هـ، صفحة 33، ج1).

وروى حجاج بن محمد المصيصي عن شعبة حديث عبدالله بن مسعود، رضي الله (فَضْلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الْجَمِيعِ، عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً)، ثمّ قال: "وَلَمْ يَرْفَعْهُ شُعْبَةُ لِي وَقَدْ رَفَعَهُ لِغَيْرِي، قَالَ: أَنَا أَهَابُ أَنْ أَرْفَعَهُ، لِأَنَّ عبدالله قَلَّمَا كَانَ يَرْفَعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (ابن حنبل أ.، 2001م، صفحة 244، ج7).

وعقد الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية بابا جعله فِي الْحَدِيثِ يَرْفَعُهُ الرَّاوِي تَارَةً وَيَقِفُهُ أُخْرَى، وفيه قال: "اخْتِلَافُ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْحَدِيثِ ضَعْفًا، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابِيُّ يُسْنِدُ الْحَدِيثَ مَرَّةً وَيَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَذْكُرُهُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى سَبِيلِ الْفَتْوَى وَلَا يَرْفَعُهُ، فَيُحْفَظُ الْحَدِيثُ عَنْهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَقَدْ كَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَفْعَلُ هَذَا كَثِيرًا فِي حَدِيثِهِ، فَيَرْوِيهِ تَارَةً مُسْنَدًا مَرْفُوعًا، وَيَقِفُهُ مَرَّةً أُخْرَى قَصْدًا وَاعْتِمَادًا، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ هَذَا مُؤَثِّرًا فِي الْحَدِيثِ ضَعْفًا، مَعَ مَا بَيَّنَّاهُ لِأَنَّ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ لَيْسَتْ مُكَذِّبَةً لِلْأُخْرَى، وَالْأَخْذُ بِالْمَرْفُوعِ أَوْلَى، لِأَنَّهُ أَزْيَدُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يُرْوَى مَوْصُولًا وَمَقْطُوعًا، وَكَمَا قُلْنَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَنْفَرِدُ رَاوِيهِ بِزِيَادَةِ لَفْظٍ يُوجِبُ حُكْمًا لَا يَذْكُرُهُ غَيْرُهُ: إِنَّ ذَلِكَ مَقْبُولٌ وَالْعَمَلُ بِهِ لَازِمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (البغدادي، صفحة 417).

وأتى الخطيب بمثال على وقف الراوي الحديث المرفوع، فروى بسنده عن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ، ثنا شُعْبَةُ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عبدالله، قَالَ: "{وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} [مريم: 71] قَالَ: يَرِدُونَهَا ثُمَّ يَصْدُرُونَ بِأَعْمَالِهِمْ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِشُعْبَةَ: إِنَّ إِسْرَائِيلَ حَدَّثَنِي عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عبدالله، عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ شُعْبَةُ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنِ السُّدِّيِّ مَرْفُوعًا وَلَكِنِّي عَمْدًا أَدَعُهُ" (البغدادي، صفحة 417).

فالحديث رواه ابن مهدي عن شعبة موقوفا، ورواه عن إسرائيل مرفوعا، ولما راجع ابن مهدي شيخه شعبة في ذلك، بيّن شعبة أنه ترك رفعه عمدا.

وشعبة لم يكن يقصر الحديث ويقفه عمدا بلا سبب، بل كان وراء سبب من الأسباب، ويشهد لذلك ما قاله أحمد في تهيّب شعبة حديث ابن عمر.

قال أبو داود: "سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: كَانَ شُعْبَةُ يَتهيّب حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ: (صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى)، يَعْنِي: يَتهيّبهُ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِيهَا: (وَالنَّهَارِ)، لِأَنَّهُ مَشْهُورٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ وُجُوهٍ (صَلَاةُ اللَّيْلِ)، لَيْسَ فِيهِ (وَالنَّهَار)" (السجستاني، د.ت، صفحة 390).

ونقل أبو داود عن نافع أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا، أو كَانَ يُصَلِّي بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا، ولهذا كان الخوف من أنه لو حفظ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (صَلَاةُ الليل والنَّهَارِ مثنى مثنى)، لَمْ يكن ليخالف حديثه، صلى الله عليه وسلم، ويُصَلِّيَ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا (السجستاني، د.ت، صفحة 390).

وذهب بعض أهل العلم إلى جواز قصر الحديث المرفوع ووقفه على راويه من الصحابة، فقال الذهبي: "فَلَو وَقَفَ المُحَدِّثُ المرفوعَ، أَوْ أَرسلَ المتَّصلَ، لَسَاغ لَهُ، كَمَا قِيْلَ: أَنقِصمِنَ الحَدِيْثِ وَلاَ تَزِدْ فِيْهِ" (الذهبي، 1985م، صفحة 513، ج 13).

قال د. وريكات: "كان بعض الرواة لشد حرصهم على حديث الرسول، صلى الله عليه وسلّم، يوقفون ويرسلون بعض الأسانيد إذا شكوا فيها هيبة وورعا فيأخذون بالأقل ويقولون: أنقصمن الحديث، مع أن غيرهم من الحفاظ رفعوا هذه الأسانيد أو وصلوها" (الوريكات، 2002، صفحة 45)

ومسألة النقصمن الحديث وعدم الزيادة فيه ترجم لها الخطيب بباب سماه "بَابُ ذِكْرِ الرِّوَايَةِ عَمَّنْ أَجَازَ النُّقْصَانَ مِنَ الْحَدِيثِ وَلَمْ يُجِزِ الزِّيَادَةَ فِيهِ"، وذكر في الباب قول مجاهد: "انْقُصمِنَ الْحَدِيثِ وَلَا تَزِدْ فِيهِ"، وقول ابن معين: "إِذَا خِفْتَ أَنْ تُخْطِئَ فِي الْحَدِيثِ فَانْقُصمِنْهُ وَلَا تَزِدْ فِيهِ" (البغدادي، صفحة 189).

" إن الأصل عبد المحدثين أن يذكر الرواي إسناده كاملا أو اختصارا، لأن الرواة الذي كسائر البشر يعتريهم النشاط والكسل" (الوريكات، 2002، صفحة 44)

ومما يؤكد وجود الكسل عند بعضهم ؛ وجود التثبيت في الرواية الذي يعني التمكن في الموضع الذي شأنة الاستنزال، فإذا سمع الرواي من أحد شيئا ولم ينفية اعاده له بعض السامعين فجلعة متقنا له، فيه بعد أن كان مزلزلا " (الأزهري، 2019، صفحة 677)

المطلب الأوّل

ترجمة مسلم بن أبي مريم

اسمه:

مسلم بن أَبي مريم واسم أبي مريم يسار المدني، مولى الأنصار، وقيل: مولى بني سليم، وقيل: مولى بني أمية (المزي، 1980م، صفحة 541، ج27).

شيوخه:

عدد شيوخ مسلم بن أبي مريم الذين روى عنهم أربعة عشر شيخًا (المزي، 1980م، الصفحات 541 -ج27) أغلبهم مدنيون، وفي الجدول التالي ذكر أسمائهم، وطبقاتهم وسنوات وفياتهم، ومراتبهم في التعديل(*) والبلد الذي ينتسبون إليه:

الرقم	الاسم	الطبقة وتاريخ الوفاة	مرتبته في التعديل	البلد الذي ينتسب إليه
1	أبو سعيد الخدري (ع)	من الأولى، ت 63 وقيل غير ذلك	صحابي	المدني
2	سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي (ع)	من الثانية، مات بعد التسعين	أحد العلماء الأثبات وأحد الفقهاء	المدني
3	سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري (ع)	من الثالثة ت في حدود 120	ثقة	المدني
4	صالح مولى وجزة		لا يعرف (ابن حجر، 1996م، صفحة 655)	
5	عبدالله بن سرجس (م 4)	من الأولى	صحابي	عداده في البصريين
6	عبدالله بن عمر (ع)	من الأولى، ت 73هـ	صحابي	المدني
7	عبد الرحمن بن جابر بن عبدالله (ع)	الثالثة	ثقة	المدني
8	عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد مولى ميمونة (ع)	من صغار الثانية ت94 أو بعدها	ثقة فاضل	المدني
9	علي بن عبد الرحمن المعاوي الأنصاري (م د س)	الرابعة	ثقة	المدني
10	الْقَاسِم بْن مُحَمَّد بْن أَبي بكر الصديق التيمي (ع)	من كبار الثالثة ت 106	ثقة أحد الفقهاء بالمدينة	المدني

11	مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم بْن الحارث التَّيْمِيّ أبو عبدالله (ع)	الرابعة ت 120	ثقة	المدني
12	مُحَمَّد بن المنكدر التيمي (ع)	الثالثة ت 130	ثقة فاضل	المدني
13	نافع أبو عبدالله مولى ابْن عُمَر (ع)	الثالثة ت 117	ثقة ثبت فقيه	المدني
14	أبو صالح السمان (ع)	الثالثة ت101	ثقة ثبت	المدني

وقد ذهب أبو حاتم الرازي إلى أن مسلما لم يسمع من أبي سعيد الخدري ولا من ابن عمر رضي الله عنهم.

قال أبو حاتم: "مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مُرْسَلٌ" (ابن أبي حاتم، 1397هـ، صفحة 214)، وقال: "مَسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَن ابْنِ عُمَرَ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ إِنَّمَا يَدْخُلُ بَيْنَهُمَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيُّ" (ابن أبي حاتم، 1397هـ، صفحة 214).

تلاميذه:

عدد تلاميذ مسلم بن أبي مريم يزيد على العشرين، وهم: إسماعيل بن جعفر المدني، وجعفر بن محمد بن على بن الحسين، وحفصبن ميسرة، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن سالم، وشعبة بن الحجاج، وعبدالله بن جعفر المديني، وعبد الملك بن جريج، وفضيل ابن سليمان، وكثير بن زيد، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن إبراهيم بن محمد بن ثوبان، ومحمد ابن صالح المدني الأزرق، ونجيح أبو معشر المدني، والوليد بن أبي هشام، ووهيب بن خالد، ويحيى بن أيوب المصري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بكر بن عبدالله بن أبي سبرة (المزي، 1980م، الصفحات 541 -ج27).

توثيق مسلم بن أبي مريم عند علماء الجرح والتعديل.

قال البخاري: "ومسلم هذا غريب الحديث، ليس له كبير حديث" (البخاري، صفحة 273، ج1).

وقال أبو حاتم: صالح. وهم ثلاثة أخوه، محمد وعبدالله ومسلم بنو أبي مريم، ومسلم أعلاهم.

وقال علي بن زنجله، عن القعنبي: "كان مالك يثني عليه، وقال لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم (ابن أبي حاتم، 1952م، صفحة 196، ج8)، وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي (ابن حجر، 1326هـ، صفحة 138، ج10)، وقال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث" (ابن سعد، 1408هـ، صفحة 357)، يقال له: مسلم الخياط، وعامة روايته مرسل وآثار (الذهبي، 2003م، الصفحات 533 -ج3)، وقال ابن حجر: ثقة من الرّابعة (ابن حجر، 1986م، صفحة 530).

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات (ابن حبان، 1973م، صفحة 448، ج7)، وقال متابعًا محمد بن سعد: مات في ولاية أبي جعفر (المزي، 1980م، صفحة 543).

ويحسن التنبيه إلى أن مسلم بن أبي مريم، التبس اسمه عند بعضهم باسم مسلم بن يسار، وذلك أن اسم أبي مريم يسار كما تقدّم، وقد اختلف العلماء في مسألة الاسمين هل هما لراو واحد أو هما لراويين، وكانوا في ذلك فريقين:

الفريق الأوّل: اعتبر أن مسلم بن أبي مريم غير مسلم بن يسار، وأنّ الخلط بين الراويين يعد من قبيل الوهم والخطأ، وجعلوا ذلك علة تقدح في الرواية، كما جاء في جواب أبي حاتم وأبي زرعة. قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن أبي زائدة، عن يحيى بن سعيد، عن مسلم بن يسار قال: رأى ابن عمر رجلا يعبث في الصلاة بالحصى... الحديث". فقالا: هكذا رواه ابن أبي زائدة، وإنما هو مسلم ابن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعاوي عن ابن عمر. قلت لهما: الوهم ممن هو؟ فقالا: من ابن أبي زائدة (ابن أبي حاتم، 2006م، صفحة 122، ج2)

وخطّأ الإمامُ أحمدُ ابنَ فضيل عندما ذكر مسلم بن أبي يسار في حديث ابن عمر، رضي الله عنهما، في تقليب الحصى، وصوب بأن الراوي للحديث هو مسلم بن أبي مريم بدلًا عنه (ابن حنبل أ.، 1422هـ، صفحة 286).

ووهم الدارقطني من ذكر مسلم بن يسار مكان مسلم بن أبي مريم، في حديث ابن عمر أنه كان يضع يده اليمنى على ركبته اليمنى، ويده اليسرى على ركبته اليسرى، ويشير بإصبعه ولا يحركها (الدار قطني، 1985م، صفحة 8).

والناظر في صنيع الإمام البخاري يجد أنه فرّق بين مسلم بن أبي مريم ومسلم بن يسار مولى الأنصار، وجعلهما في ترجمتين مختلفتين (البخاري). وتعقّبه على ذلك الخطيب البغدادي كما سيأتي.

والفريق الثّاني: اعتبر مسلم بن أبي مريم هو ذاته مسلم بن يسار، ومن ذهب إلى ذلك يحيى بن معين، في رواية للدوري عنه. (ابن معين، 1979م، صفحة 321)، والخطيب البغدادي، الذي عدّ ستة ممن أطلق عليهم اسم مسلم بن يسار، وذكر أوّلهم مسلم بن أبي مريم، وساق عنه روايتين باسم مسلم بن يسار (البغدادي، 1997م، الصفحات 1909-1910)، وعلّق في ختام ترجمته لمسلم ابن أبي مريم على رأي البخاري في المسألة، فقال: "وفصل

البخاري بين ترجمة مسلم بن أبي مريم وبين ترجمة مسلم بن يسار الذي ذكر أنه يروي عن ابن المسيب وما هما عندي إلا واحد والله أعلم" (البغدادي، 1997م، صفحة 1916).

ورأي الذهبي جاء موافقًا لرأي ابن معين والخطيب فقال: "مسلم بن يسار هو مسلم بن أبي مريم المدني" (الذهبي، 1992م).

الترجيح:

الذي يترجح لدينا هو الفصل بين الراويين وضرورة التمييز بينهما، وهذا ما ذهب إليه كبار النقاد: أحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وتابعهم على ذلك الدارقطني، وجميعهم جعل ذكر مسلم بن يسار بدلًا من مسلم بن أبي مريم من قبيل الوهم والخطأ.

والدليل على ذلك أن شيوخ مسلم بن يسار في الروايات لا تتفق في الأعم الأغلب مع شيوخ مسلم بن أبي مريم، حيث نجد روايات مسلم بن يسار عن عمر بن الخطاب، وعبادة بن الصامت رضي الله عنهما، وعن حُمْران بن أبان، ونُعيم بن ربيعة، وأبي الأشعث الصنعاني، وغيرهم ممن لا نجدهم في روايات مسلم بن أبي مريم.

والذي يبدوا أن السبب الذي جعل بعضهم يقول إن الاسمين لراو واحد، هو أن أبا مريم اسمه يسار، والراوي الآخر اسمه مسلم بن يسار، ولكن الذي يؤكد أنهما راويان وأنهما ليسا براو واحد، هو أنه لم يرد عند تخريجنا الأحاديث التي رواها مسلم بن أبي مريم رواية فيها اسم مسلم بن يسار، ولو كان الأمر صحيحا لظهر هذا في بعض الروايات أثناء التخريج، ثمّ إن اسم مسلم بن يسار قد أطلق على مجموعة من الرواة، منهم: مسلم بن يسار أبو عبدالله مولى عثمان بن عفان، ومسلم بن يسار الجهني، ومسلم بن يسار مولى نافع بن الحارث(*)

ولهذا نقول: إنّ صنيع المتقدّمين من كبار النقّاد وأئمّة العلل الذي يفرق بين الاسمين هو الراجح، وأن قولهم في مسألة التفريق هو الأولى بالإتباع والله أعلم.

المطلب الثّاني

الأحاديث التي رواها مسلم، وكيفيّة رو ايته لها

بعد التقصي للأحاديث والآثار التي رواها مسلم بن أبي مريم وجدنا له ستة وثلاثين حديثا، موزّعة على النّحو الآتي: ثلاثة وعشرون حديثا مرفوعا؛ منها حديثان مرسلان، وخمسة أحاديث موقوفة، وحديثان مرويان بالوجهين الرّفع والوقف، وستة آثار (الذهبي، 2003م، صفحة 533).

أوّلًا: الأحاديث التي رواها مسلم بن أبي مريم مرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أَخْرَجَ الْيَهُودَ مِنَ الْمَدِينَةِ..	عن علي بن حسين (الصنعاني، 1403هـ، صفحة 358)
اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَصْنَعُ..	عن ابن عمر، رضي الله عنهما (مسلم، صفحة 408)
أَلَيْسَ قَدْ بَقِيَ بَعْدَهُ..	عن طلحة بن عبيدالله، رضي الله عنه (الشاشي، 1410هـ، صفحة 86)
إنّه لسيّد	عن أبي هريرة، رضي الله عنه) (النسائي، 2001م، صفحة 104)
أَيُّهَا النَّاسُ، اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ..	عن عائشة، رضي الله عنها (الطبراني، صفحة 226)
بينا نحن مَعَ رَسُول اللَّهِ..	عن رجل من الأنصار عن أبيه (البخاري، صفحة 425)
صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الضُّحَى ثَمَان رَكَعَاتٍ..	عن حذيفة بن اليمان، رضي الله عنه (البخاري، صفحة 285)
صَلَّى يَوْمًا، وَعَلَيْهِ نَمِرَةٌ.."	عن عبدالله بن سرجس، رضي الله عنه (الطبراني، صفحة 193)
صَلَّى يَوْمًا، وَعَلَيْهِ نَمِرَةٌ.."	عن عبدالله بن شرحبيل، رضي الله عنه (ابن قانع، 1418هـ، صفحة 94))
قُولِي اللهُ أَكْبَرُ..	عن أم هانئ، رضي الله عنها (ابن حنبل أ.، 2001م، صفحة 387)
كَانَ إِذَا كَتَبَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ..	عن مسلم بن أبي مريم (مرسل) (بن سلام، 2004م، صفحة 261)
لَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ..	عن أبي ذر، رضي الله عنه (الدار قطني، 1985م، صفحة 258)
لاَ عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرَبَاتٍ..	عمّن سمع النبي، صلى الله عليه وسلم (البخاري، 1422هـ، صفحة 174)
مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ..	عن مسلم بن أبي مريم (مرسل) (البيهقي، 2003هـ، صفحة 243)
مَرَّ بِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ..	عن جرهد بن رزاخ، رضي الله عنه (ابن قانع، 1418هـ، صفحة 146)
مَنْ أَخَافَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ..	عن السائب بن خلاد، رضي الله عنه (بن حنبل والنسائي، 2001م، الصفحات 94-96/ ص253)

* ذكر ابن الجوزي أن اسم "مسلم بن يسار" أطلق على ستة: أحدهم أبو عثمان مسلم بن أبي مريم المديني مولى الأنصار، ومسلم بن يسار أبو عبدالله مولى عثمان بن عفان ومسلم بن يسار المكي المعروف بابن سكرة، ومسلم بن يسار أبو عثمان يقال له الطنبذي، ومسلم بن يسار، الجهني، ومسلم بن يسار أبو الجابية الفراء الكوفي. انظر: تلقيح فهوم الأثر، ص458

مَنْ أَخَافَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ..	عن جابر، رضي الله عنه (البخاري، صفحة 117)
مَنْ أَخْرَجَ أَذًى مِنَ الْمَسْجِدِ..	عن أبي سعيد الخدرين رضي الله عنه (ابن ماجه، صفحة 250)
مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ..	أبو هريرة، رضي الله عنه (البخاري، 1422هـ، صفحة 108)
مَنْ ذَكَرَ رَجُلًا بِمَا فِيهِ..	عن أبي هريرة، رضي الله عنه (الأصبهاني، 1990م، صفحة 6)
مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ..	عن ابن عمر، رضي الله عنهما (الحاكم، صفحة 424)
مَنْ عَادَ مَرِيضًا..	عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه (ابن حنبل أ.، 2001م، صفحة 356)
مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللهِ..	عن جبير بن مطعم، رضي الله عنه (الطبراني، 1994م، صفحة 138)

ثانيًا: الأحاديث التي رواها مسلم بن أبي مريم موقوفة:

إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ..	عن ابن عمر، رضي الله عنهما (ابن أبي شيبة، 1409م، صفحة 250)
لاَ تَدْخُلُ الْمَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ..	عن أبي هريرة، رضي الله عنه (ابن أبي شيبة، 1409هـ، صفحة 199)
لا تَعْبَثْ فِي الصَّلاةِ..	عن رجل من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم (البخاري، صفحة 5)
لَا تُقَلِّبِ الْحَصَاةَ فِي الصَّلَاةِ..	عن ابن عمر، رضي الله عنهما (ابن أبي شيبة، 1409م، صفحة 178)
يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ..	عن عائشة، رضي الله عنها (الصنعاني، 1043هـ، صفحة 473)

وبخصوصالأحاديث الموقوفة هناك حديثان منها رويا مرفوعين من غير طريق مسلم بن أبي مريم، حديث عائشة، رضي الله عنها (يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ)، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: (لاَ تَدْخُلُ الْمَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ). وباقي الأحاديث هي أحاديث موقوفة ولم ترو مرفوعة من أي طريق.

ثالثًا: الأحاديث التي رواها مسلم بن أبي مريم بالوجهين مرفوعًا وموقوفًا:

تعرض الأعمال كل يوم خمس مرات	عن أبي هريرة رضي الله عنه(*)
نساء كاسيات عاريات	عن أبي هريرة رضي الله عنه(*)

رابعًا: الآثار التي رواها مسلم بن أبي مريم:

" أَرْبَعٌ لَا رُجُوعَ...	مسلم بن أبي مريم، عن سعيد بن المسيب (بن منصور، صفحة 416)
" أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ سلمني..	مسلم بن أبي مريم (البخاري، 1989، صفحة 408)
" أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَسَا..	مسلم بن أبي مريم (البيهقي، 2011م، صفحة 332)
عن عمر بن عبد العزيز، " أَنَّهُ كَانَ يَدَّهِنُ..	مسلم بن أبي مريم (ابن أبي شيبة، 1409م، صفحة 206)
" رَأَيْتُ الحَسَنَ بنَ عَلِيّ يَخْضِبُ..	مسلم بن أبي مريم (الذهبي، 1985م، صفحة 340)
مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ كَانَ أَزْيَنَ..	مسلم بن أبي مريم (السجستاني، 1993م، صفحة 365)

المطلب الثّالث

تهيّب مسلم بن أبي مريم رفع الحديث

مسلم بن أبي مريم راو مدني، روى عن عدد لا بأس به من الشيوخ المدنيين، وروى عنه كبار المحدثين، نحو مالك، وشعبة، والسفيانين، والليث بن سعد، وابن جريج، ويحيى بن سعيد، وقد عدّه ابن حجر في الطبقة التي تلي الطبقة الوسطى من التابعين، كابن شهاب الزهري وقتادة بن دعامة السدوسي (ابن حجر، 1986م، الصفحات 75-530).

وقد جاء عن الإمام مالك: "أنَّ مسلم بن أبي مريم كان يتهيّب رفع الحديث، وذلك مخافة الكذب على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، للوعيد الذي جاء فيه على العموم" (ابن طاهر الداني، 2003م، الصفحات 297-459).

وكلام الإمام مالك هذا يعني أن مسلما كان يقصر الحديث المرفوع إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فيرويه عن الصحابي، وأنه كان يفعل ذلك عمدا لا وهما أو خطأ، وذلك خشية الوقوع في الوعيد الوارد في قوله، صلى الله عليه وسلم (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (البخاري و مسلم، 1422هـ، الصفحات 33-10).

وخشية ابن أبي مريم من الوقوع في الكذب، تعد من باب الورع الذي يدفع صاحبه إلى التحرز في الرواية والاحتياط في رفع الحديث، حيث يبلغ به الصحابي الذي رواه عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ويقف عنده ولا يزيد على ذلك.

* هذا الحديث ياتي تخريجة بصورة مفصلة في المطلب الرابع.

* هذا الحديث ياتي تخريجة بصورة مفصلة في المطلب الرابع.

وكان القعنبي قد نقل ثناء الإمام مالك رحمه الله على مسلم بن أبي مريم، وقوله: "لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم" (ابن أبي حاتم، 1952م، صفحة 196)، وثناء مالك يخصورع الراوي وتقواه، الذي جعله يقصر في الحديث ولا يرفعه، ويدل على ذلك قول الإمام مالك: "لا يكاد يرفع حديثا".

والترجمة لكلام الإمام مالك تظهر من نتيجة الفصل السابق الذي تبين فيه أن عدد الأحاديث التي رواها مسلم بلغت ستة وثلاثين حديثًا، منها ثلاثة وعشرون حديثا مرفوعا، وخمسة أحاديث موقوفة، وهذه النتيجة في ظاهرها تخالف قول الإمام مالك، ولكن المدقق في عدد شيوخ مسلم وهم أربعة عشر شيخا، وعدد تلاميذه الذي زاد عن العشرين، ومنهم أئمة حفاظ مكثرون، يستغرب العدد القليل من الأحاديث المرفوعة المنقولة عنه. والجواب عن ذلك فيما نرى أن مسلما الذي لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كان يروي الأحاديث المرفوعة ويقصر أسانيدها فيرويها عن رواتها من الصحابة ويقف عندهم ولا يرفعها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكون مسلم هذا حاله في رواية الأحديث المرفوعة، ترك تلاميذه – كما يظهر من الدراسة- رواية ما وقفه من أحاديث مرفوعة لعلمهم بحال شيخهم، واقتصروا في نقل ما نشط فيه ورفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولهذا فإن الأحاديث الثلاثة والعشرين التي رواها مرفوعة هي التي بالكاد رفعها، وأمّا غالب روايته للأحاديث المرفوعة رواها موقوفة ولم يرفعها، ولهذا تجنب تلاميذه روايتها فلم ينقلوا منها إلا العدد القليل الذي بلغ حديثين اثنين، تبين رفعهما من غير طريق مسلم بن أبي مريم، وذلك لعلم التلاميذ بحال شيخهم في تهيّبه رفع الحديث.

ولهذا نقول إن قول الإمام مالك "لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم"، هو كلام دقيق ينم عن معرفة تامة بشيخه مسلم بن أبي مريم الذي عايشه ولزمه في مدينة الرسول، صلى الله عليه وسلم.

وإذا كان ابن سعد قد ذكر أن مسلما قليل الحديث، فكلامه هذا يتفق مع عدد الأحاديث المرفوعة التي رواها عنه تلاميذه، والتي تأتي نسبتها بمعدل حديث واحد لكل راو:

عدد التلاميذ	عدد الأحاديث المرفوعة	النسبة
اثنان وعشرون راويا	ثلاثة وعشرون حديثا	حديث واحد لكل راو

وإذا عرفنا أن مسلمًا سمع من أربعة عشر شيخًا أغلبهم من بلده، وبعضهم من المكثرين من رواية الحديث، فلا سبيل لتفسير قلة مرويات مسلم إلا أن نفهم كلام الإمام مالك ونوجهه التوجيه اللائق بقلة الأحاديث المنقولة عنه، ولا يكون ذلك إلا بتفسير قول الإمام مالك "لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم"؛ بأن مسلما كان في أكثر رواياته يقصر الإسناد ولا يرفع الحديث، وبناء عليه كانت نسبة الأحاديث المرفوعة قليلة جدا إذا ما قورنت بالأحاديث التي قصر إسنادها ووقفها، ونقول إذا كان عدد الأحاديث المرفوعة ثلاثة وعشرين حديثًا، فهذا يعني أن الأحاديث التي وقفها أضعاف الأحاديث التي وصلت إلينا من طريقه مرفوعة.

ولكن لسائل أن يسأل أين هذه الأحاديث التي تهيّب رفعها ووقفها، والتي وصل إلينا منها بضعة أحاديث؟

والجواب عن ذلك أن نقول؛ إن الإشكال عند مسلم بن أبي مريم يتمثل في تهيّبه رفع الحديث وتقصير إسناده ووقفه، وتبعًا لذلك فإن تلاميذه الذين يعرفون منه هذه الخصلة، أعرضوا عما وقفه - بقصد وعمد- من الأحاديث المرفوعة، ورغبوا عن روايتها، واقتصروا على رواية الأحاديث التي رواها على وجهها ولم يتصرف فيها.

المطلب الرّابع

نقد أحاديث مسلم بن أبي مريم المعلة بالرفع أو الوقف

بعد البحث عن أحاديث مسلم بن أبي مريم التي أعلها العلماء بالرفع أو الوقف، لم نجد أحدا أعل أحاديث لمسلم إلا الدارقطني، وقد وجدنا في كتابه حديثين أعلهما بالرفع والوقف، هما عرض أعمال العباد يومي الاثنين والخميس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات.

وهذان الحديثان سوف نقوم بتخريجهما ودراستهما ونقد ما ذكره الدارقطني بشأنهما.

الحديث الأوّل:

حديث أبي هريرة: (تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ: يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ، إِلَّا عَبْدًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: اتْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا، أَوِ ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا).

ما جاء في علل الدارقطني:

سئل الدارقطني عن الحديث من طريق أبي صالح عن أبي هريرة فقال:

يَرْوِيهِ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَمُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وَالْأَعْمَشُ، وَالْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَمَّا سُهَيْلٌ فَلَمْ يَخْتَلِفْ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم.

وَأَمَّا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ فَاخْتُلِفَ عَنْهُ، فَرَوَاهُ الإمام مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْ مَالِكٍ، فَرَفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى الله عليه وسلم، وَخَالَفَهُ الْقَعْنَبِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، فَرَوَوْهُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَاخْتُلِفَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، فَرَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ رفعه مرة، وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْقُوفًا فَرَفَعَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عبدالله بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ.

وَاخْتُلِفَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، فَرَوَاهُ أَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عن أبي هريرة وأبي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَخَالَفَهُ بَدَلٌ وَمُعَاذٌ وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، فَرَوَوْهُ، عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا.

وَرَوَاهُ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ كَعْبٍ، قَوْلُهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ.

وَرَوَاهُ الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا.

قال الدارقطني: "وَمَنْ وَقَفَهُ أَثْبَتَ مِمَّنْ أَسْنَدَهُ" (الدار قطني، 1985م، صفحة 87).

تخريج الحديث:

بعد تتبع الحديث في مصادره الأصلية وجدنا أبا صالح ذكوان السمان هو المدار الرئيس لهذا الحديث، وقد رُوي الحديث عنه، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، مرفوعًا من الطرق جميعًا، عدا مسلم بن أبي مريم الذي رُوي الحديث عنه، عن أبي صالح على ثلاثة أوجه: وجه مرفوع، ووجه موقوف، وثالث جاء بالوجهين، وتفصيل ذلك بالآتي:

أولا: روايات الحديث من غير طريق مسلم بن أبي مريم:

1. رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، مرفوعًا، ورواه عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة:

الإمام مالك (مالك وآخرون، 1985م، صفحة 908)، وأبو عوانة (السجستاني، د- ت، صفحة 279)، وجرير بن عبد الحميد (مسلم و البيهقي، 2003م، الصفحات 1987 -374)، ووهيب بن خالد (ابن حنبل و الطيالسي، 1999م، الصفحات 22-155)، وأبو غسان (ابن الجعد، 1990م، صفحة 433)، وعبد العزيز الدراوردي (مسلم، و ابن حبان، 1973م، الصفحات ص1987-479)، وإبراهيم بن طهمان (الخرائطي، 1993م، الصفحات 244-112).

- وتابع سهيلا في الرواية عن أبيه: منصور (الطبراني، صفحة ح 9278)، والأعمش (البزار، 2009م، صفحة 162)، والمسيب بن رافع (الدار قطني، 1985م، صفحة 89)، والحكم بن عتيبة (العقيلي، 1984م، صفحة 92)، ومسلم بن أبي مريم (مالك وآخرون ا.، 1985، صفحة 909).

- وتابع أبا صالح في الرواية عن أبي هريرة، داود بن فراهيج (البغوي، 1983م، الصفحات 103 -ص175).

- وروى الحديث عن مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعا: القعنبي "عبدالله بن مسلمة" (البيهقي، 1988م، صفحة 93)، وإسماعيل بن علية (البخاري، 1989، صفحة 148)، وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري (ابن حبان و البغوي، 1988م، 1983، الصفحات 482-102/484ص)، وقتيبة بن سعيد (مسلم، صفحة 1987)، وإسحاق بن عيسى (ابن حنبل أ.، 2001م، صفحة 63)، وموسى بن داود (ابن حنبل أ.، 2001م، صفحة ص108)، ويحيى بن بكير (البيهقي، 1988م، صفحة 93).

ثانيا: أوجه الرواية من طريق مسلم بن أبي مريم:

1. الرواية المرفوعة:

روى مسلم بن أبي مريم الحديث عن أبي صالح مرفوعا، ورواه عن مسلم من هذا الوجه مالك بن أنس، وأبو بكر عبدالله بن أبي سبرة، الذي ذكر روايته الدارقطني في علله (الدار قطني، 1985م، صفحة 88، ج 10).

وأما رواية مالك فقد رواها عنه ابن وهب، ورواها عن ابن وهب، عمرو بن سواد وأبو الطاهر (مسلم، صفحة 1987)، ويونس بن عبد الأعلى (ابن خزيمة و وآخرون، صفحة 1016).

2. الرواية الموقوفة:

روى مسلم بن أبي مريم الحديث عن أبي صالح موقوفا، ورواه عن مسلم من هذا الوجه مالك بن أنس في الموطأ (الأصبحي، 1985م، صفحة 909)، وسفيان بن عيينة.

أما رواية مالك فقد رواها عنه ابن وهب (البغوي، 1983م) وابن القاسم (ابن المظفر، 1997م، صفحة 175)، وذكر الدارقطني في علله رواية القعنبي ويحيى بن يحيى عنه، وهاتان الروايتان لم نجدهما عند غيره (الدار قطني، 1985م، صفحة 89).

وأما رواية سفيان بن عيينة، فقد رواها عنه سعدان بن نصر (الخرائطي، 1993م، الصفحات 244-378-23).

3. الرواية بالوجهين:

روى مسلم بن أبي مريم الحديث بالوجهين بروايته موقوفًا، ثمّ قول الراوي "رفعه مرة"، وقد رواه عنه بهذه الصورة سفيان بن عيينة فقط، ورواه عن سفيان الحميدي (الحميدي، 1996م، صفحة 199)، وابن أبي عمر (مسلم، صفحة 1987).

مناقشة رو ايات الحديث وكلام الدارقطني:

تبين لنا من التخريج أن الحديث رُوِي مرفوعًا من طرقه جميعا إلاّ طريق مسلم بن أبي مريم الذي روي الحديثُ بها مرة مرفوعا؛ وكان مسلم في ذلك متفقا مع تلاميذ أبي صالح ذكوان السمان، ورُوِي الحديثُ بها مرة موقوفًا، حيث خالف مسلم بذلك غيره من تلاميذ أبي صالح، ورُوِي مرة ثالثة بالوجهين على خلاف بين رفعه ووقفه.

وتتمثل علة الحديث عند الدارقطني بوجود تعارض في روايات الحديث، والذي يخصنا في دراستنا وجود تعارض في رواية مسلم بن أبي مريم، حيث رواها بعضهم مرفوعة ورواها بعضهم موقوفة، ورجح الدارقطني رواية الوقف فقال: "ومن وقفه أثبت ممن أسنده" (الدار قطني، 1985م، صفحة 89).

ومن خلال النظر في تخريج الحديث ودراسة طرقه ورواياته، توصل الباحثان إلى الآتي:

1. ثبت من الطرق جميعا – غير طريق مسلم بن أبي مريم- أن الحديث مرفوع إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وليس بموقوف على أبي هريرة، رضي الله عنه، وبهذا لا يستقيم كلام الدارقطني بأن من وقفه أثبت ممن أسنده، إلا إن قصد الاختلاف بين أصحاب مالك في الرواية عنه، حيث روى مالك الحديث عن مسلم بن أبي مريم واختلف عنه، فرواه عن مالك موقوفًا: ابن القاسم، والقعنبي، ويحيى بن يحيى، وابن وهب في رواية له. وتفرّد ابن وهب في رواية أخرى برواية الحديث مرفوعًا.

قَالَ ابن خزيمة: "هَذَا الْخَبَر فِي "مُوَطَّأ مَالِكٍ" مَوْقُوفٌ غَيْر مَرْفُوعٍ، وَهُوَ فِي "مُوَطَّأ ابْنِ وَهْبٍ" مَرْفُوعٌ صَحِيحٌ"" (ابن خزيمة، د. ت، صفحة 1016)، وهذا تصحيح منه للرواية المرفوعة.

2. قول بعض أهل العلم كأبي حاتم الرازي وابن خزيمة من أن الحديث في الموطأ موقوف، قول صحيح، ولكن الحديث في غير الموطأ رواه مالك عن مسلم بن أبي مريم مرفوعًا، وهذا يعني أن مالكًا سمعه وقت نشاط مسلم مرفوعا، وسمعه وقت تهيّب شيخه موقوفا، ورواه مالك بالوجهين.

3. يؤيد ما تقدم من أن مالكا سمع الحديث بالوجهين أن سفيان بن عيينة رواه مرة موقوفا، ومرة زاد مع الوقف عبارة "رفعه مرة" مما يؤكد أن مسلما رواه مرفوعا وقت نشاطه، وقصره وقت تهيّبه فوقفه ولم يرفعه.

4. – أغلب من روى الحديث من أصحاب المصنفات الحديثية اعتمد الرّواية المرفوعة، وبخاصة رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه، وهذا يؤكد أن الصواب في حديث أبي هريرة هو الرفع، وليس الوقف.

5. – الناظر في تخريج الحديث يجد أن الإمام مسلمًا أخرجه في صحيحه مرفوعا من طريق ابن وهب، عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، وأخرجه موقوفًا من طريق ابن عيينة، ولكن في الرواية عبارة "رفعه مرّة"، ويجد تخريجه مرفوعا من طريق مالك، والدراوردي، وجرير، كلهم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه. وهذا يعني أن الإمام مسلما لم يخرج الحديث موقوفا إلا من طريق سفيان بن عيينة، مع الإشارة إلى أن ابن أبي مريم رواه مرفوعا، بمعنى أن الحديث رواه مسلم بن أبي مريم بالوجهين؛ بالرفع وبالوقف، وأن الإمام مسلما لم يخرج إلا الرواية المرفوعة عن مالك سواء تلك التي رواها ابن أبي مريم أو رواها سهيل بن أبي صالح.

6. الناظر في تخريج الحديث يجد أن مالكًا رواه مرفوعا وموقوفا، وأن رواية الرفع وردت من طريق ابن وهب، في حين أن رواية الوقف وردت من طريق القعنبي، وابن وهب، ويحيى بن يحيى، وابن القاسم.

ويجد الناظر كذلك أن سفيان بن عيينة رواه موقوفا، ولكن في بعض الروايات أشار إلى رفعه فقال "رفعه مرّة"، أما رواية الوقف التي وردت بدون الإشارة إلى رفعه؛ فوردت من طريق سعدان بن نصر، والرواية التي فيها الإشارة إلى الرفع مرة؛ وردت من طريق الحميدي وطريق ابن أبي عمر.

7. لم نجد من أعلّ أحاديث ابن أبي مريم إلا الدارقطني، ومنها هذا الحديث الذي لم يسبقه إليه أحد و لم يتابعه عليه أحد، ولعله لم يصله كلام مالك في أن هذا الراوي كان يتهيّب رفع الحديث، وتقديم الدارقطني للرواية الموقوفة إنّما يحمل على الخلاف بين تلاميذ مالك. وهذا التقديم فيه نظر، حيث روى الإمام مسلم الرواية المرفوعة لابن أبي مريم ولم يلتفت للرواية الموقوفة، وابن خزيمة صحح رواية الرفع كما تقدم، فقال: "وَهُوَ فِي "مُوَطَّأ ابْنِ وَهْبٍ" مَرْفُوعٌ صَحِيحٌ".

والنتيجة التي نختم بها دراسة هذا الحديث هي القول بأنّ الحديث يحمل على أصله وهو الرفع، وأن رواية الوقف لا تعلّه لما عرف عن مسلم بن أبي مريم من تهيّب رفع الحديث، حيث كان يقصر الحديث المرفوع ويرويه موقوفا على راويه من الصحابة. ثمّ إن مثل هذا الراوي في حال ورود حديثه موقوفا ومرفوعا لا يعد ذلك من الأحاديث المعلة التي يلزم معرفة الراجح منها، وذلك لمعرفة أهل العلم بتهيّبه رفع الحديث، الذي يجعله يقصر سند الحديث ويرويه موقوفا قصدا وعمدا وليس وهما وخطأ، حيث إن الحديث الذي يدخل في مجال العلل هو الحديث الذي يخطئ فيه الراوي، فيرويه بصورة تختلف عن الصورة التي هو عليها، ولا يعلم بسبب الخطأ في الصورة الصحيحة له إلا بعد الموازنة والترجيح بين الروايات.

وقد تقدّم قول الخطيب في أن اخْتِلَافُ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْحَدِيثِ ضَعْفًا، وبين أن ذلك يعود إلى أنّ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ لَيْسَتْ مُكَذِّبَةً لِلْأُخْرَى، وَالْأَخْذُ بِالْمَرْفُوعِ أَوْلَى" (البغدادي، صفحة 417).

ثمّ إنّ حالَ مسلم بن أبي مريم كحالِ ابن سيرين الذي ذكر الدارقطني أنه مِنْ تَوَقِّيهِ وَتَوَرُّعِهِ، تَارَةً يصرح بالرفع، وتارة يؤمئ، وَتَارَةً يَتَوَقَّفُ عَلَى حَسْبِ نَشَاطِهِ فِي الْحَالِ"((الدار قطني، 1985م، صفحة 25، ج10).

وقد ذكر علي الصياح أن من فوائد معرفة هذا النوع من الرواة؛ معرفة قرينة من قرائن الجمع في باب علل الحديث عند الاختلاف بين الرفع والوقف أو الوصل والإرسال، وعدم توهيم المتقنين من الرواة وتخطئتهم، أو تخطئة الرواة عنهم، بسبب عدم الفهم لمنهجهم في ذلك (الصياح، صفحة 175).

وأخيرا نقول: إن الحديث لا علّة فيه، ولا وجه لترجيح الوقف على الرفع ولا لتقديم الطريق الموقوفة على الطريق المرفوعة، حيث إن الوقف عرف سببه، وتأكد أن الحديث في أصله مرفوع وليس موقوفا، ووقفه لم يكن بسبب خطأ راويه أو وهمه.

الحديث الثّاني:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: (صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَا أَرَاهُمَا بَعْدُ، نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ).

ما جاء في علل الدارقطني:

سُئِلَ الدارقطني عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، قال رسول الله، صلى الله عليه وَسَلَّمَ: (نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ).

فَقَالَ: "يَرْوِيهِ مَالِكٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ عبدالله بْنُ نَافِعٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَقَفَهُ أَصْحَابُ "الْمُوَطَّأِ، وَهُوَ المحفوظ" (الدار قطني، 1985م، صفحة 150).

تخريج الحديث:

من يتتبع الحديث في المصادر الأصلية يجد أبا صالح ذكوان السمان هو المدار الرئيس له، ويجد أن الرواة عنه اثنان:

الأول: ابنه سهيل بن أبي صالح، الذي روى الحديث عنه مرفوعا.

ورواه عن سهيل: شريك بن عبدالله النخعي (ابن حنبل وآخرون، 2001م، صفحة 301)، وجرير بن عبد الحميد (مسلم وآخرون، صفحة 1680)، وزياد بن خيثمة (الطبراني، الصفحات 224-80)، وهدبة بن المنهال (الرامهرمزي، 1409هـ، صفحة 149).

وهذه الرواية المرفوعة من طريق سهيل؛ اعتمدها أكثر من صنف في الحديث، كما يظهر ذلك من التخريج.

الثاني: مسلم بن أبي مريم، الذي روى الحديث عن أبي صالح مرفوعا وموقوفا، ورواه مالك بالوجهين عنه.

1. روى الحديث عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم موقوفا؛ عبيدالله بن نافع (الدار قطني، 1985م، صفحة 150).

ورواه ابن وهب عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي هريرة مرفوعًا، ولكن بدون واسطة أبي صالح السمان (البيهقي، 2003هـ، صفحة 222)، وعلق الْحَاكِمُ أَبُو عبدالله على الحديث من طريق ابن وهب بقوله: "سَنَدُهُ غَرِيبٌ عَنْ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ فِي الْمُوَطَّأِ مَوْقُوفٌ (البيهقي، 2003هـ، صفحة 222).

2. وروى الحديث عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم موقوفا؛ عبدالله بن مسلمة القعنبي (البيهقي، 2003هـ، صفحة 222) وأبو مصعب الزهري (البغوي، 1983م، صفحة 18).

وعلق البيهقي بعد رواية الحديث من طريق القعنبي قال: "هَذَا مَوْقُوفٌ"((البيهقي، 2003هـ، صفحة 222).

- العلة التي أوردها الدارقطني ومناقشتها:

جاء في كتاب العلل للدارقطني: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة). فقال: يرويه مالك، واختلف عنه؛ فرواه عبدالله بن نافع، عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووقفه أصحاب "الموطأ"، وهو المحفوظ (الدار قطني، 1985م، صفحة 150)

مناقشة رو ايات الحديث وكلام الدارقطني:

بداية نقول إن العلّة التي أوردها الدارقطني على هذا الحديث تتمثل في كون الحديث رُوي عن مالك مرفوعًا وموقوفًا، ويرى الدارقطني أنّ الرواية المرفوعة معلة بالموقوفة فقدم رواية الوقف وجعلها الراجحة، وفي ذلك نظر.

وتعليقا على ما طرحه الدارقطني نقول:

هذا الحديث رواه أبو صالح، واختلف عنه، فرواه سهيل بن أبي صالح مرفوعا، وتابعه مسلم بن أبي مريم - في رواية عنه- على ذلك.

ورواه مسلم بن أبي مريم -في رواية أخرى- عن أبي صالح موقوفا. ولهذا نجد أن الاختلاف في رفع الحديث ووقفه اقتصر على رواية مالك عن مسلم بن أبي مريم، فرُوي الحديثُ عنه بالوجهين.

وبالنّظر في طرق الحديث، نجد أنّ رواية الرّفع هي الأصل، حيث اعتمد أغلب المصنّفين في السّنّة طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه مرفوعًا، ونجد أن رواية مالك جاءت على وجهين:

فرواه عن مالك مرفوعًا: عبدالله بن وهب، وعبدالله بن نافع.

ورواه عن مالك موقوفًا:عبدالله بن مسلمة القعنبي، وأبو مصعب.

وبالرّجوع إلى أقوال العلماء في المفاضلة بين أصحاب مالك في الرّواية عنه (*)، نجد أن رواية القعنبي مقدّمة على رواية ابن وهب، والظّاهر أن هذا هو مقصد الدّارقطني في ترجيح رواية الوقف، يعني رواية الوقف عن أصحاب مالك، وليس رواية الحديث مطلقًا.

والذي يظهر -بعد تخريج الحديث ودراسة طرقه- أنّ الرواية المرفوعة هي الصحيحة، وهي الرواية التي عمد أهل المصنفات لتخريجها في كتبهم، وبخصوصتفرّد مسلم بن أبي مريم -في رواية عنه- بوقف الحديث، فمرد ذلك إلى ما عُرف من تهيّبه رفع الحديث. حيث رواه مرفوعًا ابتداءً، ثم تهيّب فوقفه، ورواه عنه مالك بالوجهين، وسمعه تلاميذ مالك بالوجهين فرووه على النحو الذي سمعوه، فرُوي عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعا وموقوفا، ولهذا لا نرى وجها لتقديم الرواية الموقوفة على المرفوعة؛ التي هي الأصل في هذا الحديث، والله أعلم.

الخاتمة

1. الراجح أن مسلم بن يسار غير مسلم بن أبي مريم، وأنّ الاسمين لراويين مختلفين وليسا لراو واحد، والوهم الذي وقع لبعض العلماء بذكر مسلم بن يسار بدلا من مسلم بن أبي مريم يعود إلى أن يسارا هو اسم أبي مريم، وأغلب العلماء المتقدمين انتهوا لذلك وجعلوا الخلط بين الاسمين بجعلهما لراو واحد، هو من قبيل العلة، وذكروا أن التمييز بينهما هو الصواب والله أعلم.

2. رأى الذهبي أن مسلم بن أبي مريم هو ذاته مسلم الخياط الذي جاءت عامة رواياته مراسيل وآثار، وقد ثبت لنا من استقصاء روايات مسلم بن أبي مريم وجمعها أن مسلما الخياط راو آخر، لأن أكثر روايات مسلم ابن أبي مريم ليست مراسيل ولا آثار كما ذكر الذهبي.

3. الناظر في شيوخ ابن أبي مريم وتلاميذه، يجد أن عدد أحاديثه بالنسبة لعدد شيوخه قليل جدا، وأن سبب ذلك يعود إلى تهب الراوي رفع الحديث، واقتصار تلاميذه في الرواية عنه على ما رواه مرفوعا على أصله.

4. تهيّب الراوي رفع الحديث وروايته له موقوفا بقصر إسناده، ليس سببًا لإعلال حديثه والله أعلم.

5. الظاهر أن تهيّب مسلم بن أبي مريم رفع الحديث دافعه الورع، والخوف من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن ذلك منه من باب الوهم أو الخطأ.

6. في الحديثين المرويين عن مسلم بن أبي مريم بالوقف والرفع، لا يوجد ما يبرر القول بوجود علة فيهما لأن الظاهر من فعل ابن أبي مريم أنه سمعه على الوجهين ورواه عنه تلاميذه على الوجهين، فلا تقدح الرواية الموقوفة بالرواية المرفوعة.

7. ظهر من الدراسة أن قول الإمام مالك في مسلم بن أبي مريم "لا يكاد يرفع حديثًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم" كلام دقيق يعبر عن حال الراوي وواقع مروياته.

8. أيد البحث ما ذهب إليه الخطيب البغدادي من أن الحديث إذا رُوي مرة مرفوعا ومرة موقوفا فإن ذلك لا يؤثر فيه ولا يؤدي إلى ضعفه.

9. يرى الباحثان صحة رأي من يقول إن الأخذ بالمرفوع أولى لأنه أزيد، وزيادة الثقة مقبولة.

المراجع

الأصبحي، م. (1985م). *موطأ الإمام مالك*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأصبهاني، أ. (1990م). *تاريخ أصبهان*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، ع. (2019). التثبيت في الرواية مفهومه، أسبابه، صوره، فوائده. *مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون*، 46(1).

ابن أبي حاتم، أ. (1397هـ). *المراسيل*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن أبي حاتم، أ. (1952م). *الجرح والتعديل*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

*تراجع الأقوال التي أوردناها في الحديث السابق.

ابن أبي شيبة، أ. (1409م). *المصنف*. الرياض: مكتبة الرشد.
البخاري، م. (1989). *الأدب المفرد*. (ط3). بيروت: دار البشائر الإسلامية.
البخاري، م. (1422ه). *الجامع المسند*. بيروت: دار طوق النجاة.
البزار، أ. (2009م). *المسند*. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
البغوي، أ. (1983م). *شرح السنة*. بيروت: المكتب الإسلامي.
البيهقي، أ. (1988م). *الآداب*. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
البيهقي، أ. (2003ه). *شعب الايمان*. الهند: مكتبة الرشد.
ابن الجعد، ع. (1990م). *المسند*. بيروت: مؤسسة نادر.
ابن حبان، م. (1973م). *الثقات*. الهند: دائرة المعارف العثمانية.
ابن حجر، أ. (1986م). *تقريب التهذيب*. سوريا: دار الرشيد.
ابن حجر، أ. (1996م). *تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة*. بيروت: دار البشائر.
ابن حجر، أ. (1326ه). *تهذيب التهذيب*. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
الحميدي، أ. (1996م). *المسند*. دمشق: دار السقا.
الخرائطي، أ. (1993م). *مساوئ الأخلاق وذمومها*. جدة: مكتبة السوادي.
الذهبي، ش. (1992م). *الكاشف*. جدة: دار القبلة للثقافة.
الرامهرمزي، أ. (1409ه). *أمثال الحديث المروية*. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
الرامهرمزي، أ. (1404ه). *المحدث الفاصل بين الرامي والواعي*. بيروت: دار الفكر
ابن طاهر الداني، أ. (2003م). *الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ*. الرياض: مكتبة المصارف.
السجستاني، أ. (1993م). *الزهد*. حلوان: دار المشكاة.
ابن سعد، أ. (1408ه). *الطبقات الكبرى*. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
ابن سلام، ي. (2004م). *تفسير يحي بن سلام*. بيروت: دار الكتب العلمية.
الشاشي، أ. (1410ه). *المسند*. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
الطبراني، س. (1994م). *المعجم الكبير*. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
العقيلي، أ. (1984م). *الضعفاء الكبير*. بيروت: دار المكتبة العلمية.
ابن قانع، أ. (1418ه). *معجم الصحابة*. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.
ابن معين، أ. (1979م). *تاريخ ابن معين*. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
ابن المظفر، م. (1997م). غرائب الحديث. الرياض: دار السلف.
االنسائي، أ. (2001م). *السنن الكبرى*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
المزي، ي. (1980م). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
النيسابوري، ح. (1990). *المستدرك*. بيروت: دار الكتب العلمية.
الوريكات، ع. (2002). أسباب إرسال الحديث. *مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون*، 29(1).

References

Al-Aqili, A. (1984AD). *Aldhu'afaa alkabeer*. Beirut: Scientific Library House.

Al-Asbahi, M. (1985 AD). *Muwatta of Imam Malik*. Beirut: Arab Heritage Revival House.

Al-Asbhani, a. (1990 AD). *Isfahan history*. Beirut: Scientific Books House.

Alazhari, A. (2019). Confirmation in the narration, concepts, reasons, forms and benefits. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 46(1). Retrived from: https://archives.ju.edu.jo/index.php/law/article/view/103656.

Al-Baghawi, A. (1983 AD). *Sharih almusnad*. Beirut: The Islamic Bureau.

Al-Bayhaqi, A. (1988 AD). *Alaadaab*. Beirut: Foundation for Cultural Books.

Al-Bayhaqi, A. (2003 AH). *Shu'an alimaan*. India: Al-Rushd Library.

Al-Bazzar, A. (2009 AD). *Almusnad*. Medina: Library of Science and Governance.

Al-Bukhari, M. (1422 AH). *Aljami' almusnad*. Beirut: Dar Touq Al Najat.

Al-Bukhari, M. (1989). *Aladab almufrad*. (i 3). Beirut: Dar Al-Basheer Islamic House.

Al-Hamidi, A. (1996 AD). *Almusnad*. Damascus: Dar Al-Saqa.

Al-Khara'eti, S. (1993 AD). *Masawe' alakhlaaq wa thumuumiha*. Jeddah: Al-Sawadi Library.

Al-Mizzi, J. (1980 AD). *Tahdheeb alkamal fi asmaa' alrijaal*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Nisaburi, H. (1990). *Almustadrak*. Beirut: Scientific Books House.

Al-Ramramzy, A. (1404 AH). *Almuhdith alfasil bayn alrami wa alwa'i*. Beirut: Dar Al-Fikr

Al-Ramramzy, A. (1409 AH). *Amthaal alhadith almarwiyyah*. Beirut: Foundation for Cultural Books.

Al-Shashi, A. (1410 AH). *Almusnad*. Medina: Library of Science and Governance.

Al-Sijistani, A. (1993 AD). *Alzuhd*. Helwan: Al-Mishkat House.

Al-Tabarani, S. (1994 AD). *Alkabeer dictionary*. Cairo: Ibn Taymiyyah Library.

Al-Wareikat, P. (2002). Reasons for hadith irsaal. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 29(1).

An-Nasa'i, A. (2001 AD). *Alsunnan alkubra*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Golden, S. (1992 AD). *Alkashef*. Jeddah: Dar Al-Qibla for Culture.

Ibn Abi Hatim, A. (1397 AH). *Almaraseel*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Abi Hatim, A. (1952 AD). *Aljarih wa alta'deel*. Beirut: Arab Heritage Revival House.

Ibn Abi Shaybah, A. (1409 AD). *Almusanaf*. Riyadh: Al-Rushd Library.

Ibn al-Jaad, P. (1990 AD). *Almusnad*. Beirut: Nader Foundation.

Ibn al-Mudhaffar, M. (1997 AD). *Ghara'eb alhadith*. Riyadh: House of the Salaf.

Ibn Hajar, A. (1326 AH). *Tahdheeb altahdheeb*. India: Systematic Encyclopedia Press.

Ibn Hajar, A. (1986 AD). *Taqreeb altahdheeb*. Syria: Dar Al-Rashid.

Ibn Hajar, A. (1996 AD). *Ta'jeel almanfa'ah bizawa'ed rijaal ala'emah alarba'ah*. Beirut: Dar Al-Bashaer.

Ibn Hibban, M. (1973 AD). *Althiqaat*. India: Ottoman Encyclopedia.

Ibn Mu'in, A. (1979 AD). *The history of Ibn Ma'in*. Makkah Al-Mukarramah: Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage.

Ibn Qani, A. (1418 AH). *Companions dictionary*. Medina: Al-Ghuraba Archaeological Library.

Ibn Saad, A. (1408 AH). *Altabaqaat alkubra*. Medina: Library of Science and Governance.

Ibn Salam, Y. (2004 AD). *Yahya bin Salam's interpretation*. Beirut: Scientific Books House.

Ibn Taher al-Dani, A. (2003 AD). *Alimaa' ila itraaf ahadith almuatta'*. Riyadh: Banks Library.